الأنثروبولوجيا التاريخية

أندريه بورغيار(*)

«مجبر بالأحداث العظام التي عليه أن يرويها، على سماع كل ما لا يتاح له سماعه مع شيء من الأهمية، فالمؤرخ لا يقبل فوق «الركح» إلا الملوك والوزراء وجنرالات الجيش، وكل تلك الشخصيات البارزة التي أدت إلى ازدهار الدولة ونكساتها بما لها من عبقرية، وما ارتكبته من أخطاء، وبكل ما بذلته من جهد أو قامت به من مناورات. إلا أن البورجوازي في مدينته، والمزارع في ضيعته، والنبيل في قصره، أي الفرنسي منهمكاً في أعماله، وفي لذاته، ما بين أهله وأطفاله، هذا هو الذي لم يستطع تصويره». ليس لوسيان فافر هو الذي يعبّر هكذا عن نقائص المؤرخ، وإنما لوغران دوسي

(*) ولد سنة 1938. مدير أبحاث في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية. وهو عضو في الهيئة المديرة لمجلة: Annales E. S. C. وهو مختص في تاريخ العائلة، وقد اشترك في الإشراف على نشر: André Burguière [et al.], dirs., *Histoire de la famille*, 2 vols. (Paris: Armand Colin, 1986).

وهو مختص أيضاً بتاريخ العلوم الاجتماعية، وقد نشر **قاموس العلوم التاريخية**: André Burguière, dir., *Dictionnaire des sciences historiques* (Paris: Presses) universitaires de France, 1986).

(Legrand D'Aussy)، وهو معاصر مغمور لعصر الأنوار، في مقدمة كتابه: **تاريخ الحياة الخاصة في فرنسا** (ثلاثة أجزاء) الذي نشره سنة 1782. هذه الأسطر القليلة تشير بجلاء إلى ما تغافل عنه التاريخ الوقائعي، وهو الحقل الذي اهتمت به البحوث التاريخية حديثاً. لذا نقول إننا لا نشهد منذ نشأة مدرسة **الحوليات** ميلاد التاريخ الأنثروبولوجي، وإنما إعادة انبعاثه من جديد.

تاريخ مفهوم

إن مشروع لوغران دوسي معبّر من هذه الزاوية: لم ينجز من التاريخ الاجتماعي لعادات الفرنسيين، وهو ما كان يهدف إليه ـ والأسطر السابقة دالة على ذلك ـ إلا الجانب الأول: **تاريخ التغذية** (في ثلاثة أجزاء) وهو عمل موثق ومعاصر، يتناول فيه تاريخ المواد الغذائية والتقنيات والعادات الغذائية في الوقت نفسه.

اتبع المؤلف تخطيطاً معتمداً على محاور متجانسة مشيراً بذلك إلى مقاربة بنيوية أكثر منها وقائعية. وبالنسبة إليه، لا يعبّر تاريخ العادات عن نفسه بتواتر الظواهر والأحداث المثيرة، وإنما يعبّر عن نفسه من خلال مزيج قار من السلوكيات الموروثة (أي من الثوابت) وظواهر التأقلم أو التجديد.

الرواد

لقد كان هذا النوع من المواضيع في عصر لوغران دوسي في طور الانقراض من حقل البحوث التاريخية، أو على الأقل كان في مرحلة تقهقر إلى الوراء. لقد تخلى الإبحار العالم الذي يمثله خاصة البندكتيون (Bénédictins) والبولنديون[1] (Bollandistes) منذ أواخر

(1) جمعية تتكون في أغلبها من اليسوعيين الذين كانوا منذ القرن السابع عشر يدرسون حياة آباء الكنيسة التي يسمونها «الأفعال المقدسة».

القرن السابع عشر عن تحليل المصادر الكتابية لفائدة تحقيق المصادر العمومية. وشجعت الإدارة الملكية هذا التوجه في البحث العلمي الخاص بتاريخ الدولة وسهلته.

إنه زواج دائم: تجمع الدولة وثائق الأرشيف العمومي الذي يوفر للمؤرخين وسائل بحث وضعي (بحث يعتمد المصادر)، فيركز المؤرخون جهودهم على تاريخ الأحداث ودواليب الحياة العامة. وتقوم الحركة الفلسفية في النهاية في معظمها على تطوير نظرة مثالية وسياسية للمجتمع: الإنسان حيوان اجتماعي تتقرر حاجاته بضرورة توفر الحرية والعدالة والعقلانية. وعلى تاريخ المجتمعات أن ينحصر في تاريخ الحياة العامة (التاريخ السياسي، وتاريخ الدولة، وتاريخ مختلف المؤسسات) وتاريخ العناصر الثقافية (الفن والآداب) بما أن الإنسان لا يحصل على بعده الاجتماعي إلا من خلال الحياة العامة.

لقد كان التصور وراء **روح القوانين**، **والخطاب حول عظمة الرومان وسقوطهم**، وكذلك **قرن لويس الرابع عشر**، وأعمال **الموسوعة**، وفي ما بعد أعمال كل من مابلي[2] (Mably) وكوندرسيه[3] (Condorcet)، في حين يمثل روسو حالة فريدة. وإذا كان فكره التاريخي الأساسي - الذي يبرز من خلال «العقد الاجتماعي» - ينطبق على الجو السياسي، فهو يعتبر المجتمع نتاجاً بائساً للتاريخ، وليس جوهراً له. كما أنه يفترض تاريخاً لبدء الإنسانية، وهو تاريخ ما قبل اجتماعي، ويفترض إمكانية تاريخ أنثروبولوجي. ولكن كما هو الشأن بالنسبة إلى بوفون (Buffon) لا يمكن تلمس هذا التاريخ الأنثروبولوجي إلا عند الشعوب التي ليس

---

(2) Gabriel Bonnot de Mably (1709-1785).

(3) M. J. de Caritat, marquis de Condorcet (1743-1794).

لها تاريخ، أي الشعوب المتوحشة.

إذا كان لهذه الشعوب التي لا تملك كتابة، ولا تملك معالم (تعني هذه العبارة في القرن الثامن عشر كل شاهد على الماضي) تاريخ، وإذا كان يمكن لهذا التاريخ أن يعطي معنى لحضارتهم، فإن ذلك يكون من خلال كيفية لباسهم وكيفية أكلهم، ومن خلال تنظيم الحياة العائلية، ومن خلال العلاقات بين الجنسين، ومن خلال المعتقدات والطقوس التي يجب اكتشافها. إن العادات هنا مشحونة بالتاريخ لأنها تعوض المؤسسات.

وفي ظل عصر الأنوار، وفي أواخر القرن الثامن عشر، سلط بعض الرحالة وبعض الأطباء المبحرين في العلم، وكذلك بعض الموظفين الإداريين، الضوء على المجتمعات التاريخية، وخاصة على مجتمعاتهم ذاتها. ولمثل هذا التيار ينتمي لوغران دوسي.

ازدهر التاريخ في عهد الثورة الفرنسية وفي ظل الإمبراطورية عبر نشاط مكتب إحصاء شابتال (Chaptal) وفرنسوا دي نوشاطو (François de Neufchâteau). وكان من بين المحاولات التي قام بها هذا المكتب انجاز جرد لأساليب العيش في فرنسا. ولكن بدفعه الاهتمام بالرواسب القديمة وبالغيبيات، نزعت عنه الأكاديمية السلتية (Académie celtique) أي إمكانية للتأثير في مسار توجه البحوث التاريخية. وتواصل من خلال هذا التيار ـ الذي هو نتاج ثانوي لعصر الأنوار ـ تقليد قديم جداً يمثله أحسن تمثيل العديد من المؤلفات التي ظهرت في القرن الثامن عشر، وتحمل في عناوينها عبارة «لوحة تاريخية» أو «التاريخ الطبيعي» لهذه المنطقة أو لتلك الأمة. ويعتبر تحديد هوية مجتمع ما أو جهة ما من خلال هذا التقليد كما لو أنه إعادة تركيب لتاريخها ولنمط عيشها.

مثل هذا الاهتمام قديم قدم التاريخ، فكثيراً ما نتناسى أن هيرودوت (Hérodote) أب التاريخ، قد عبّر عن الحاجة إلى وصف عادات الليديين (Lydiens) والفرس والمساجات (Massagétes) أو المصريين القدامى ليفسر الصراع الذي كان يعيشه الإغريق مع الشعوب البربرية، وذلك من خلال «البحث» الذي قام به «حتى لا يمحو الزمن أعمال الإنسان». إن ما يحتفظ به المؤرخ من الماضي هو ما يتناسب بدقة مع ما يريد فهمه أو تبريره بالنسبة إلى المجتمع الذي يحيط به. لذا مثلت دراسة أشكال الحياة اليومية جزءاً من الفكر التاريخي ما دام اهتمامه الرئيسي كان إعادة بناء مسار الحضارات وتطورها. ولكنها ستصبح ثانوية عندما جندت الدول ـ الأمم الناشئة الذاكرة الجماعية لتبرير هيمنتها الحاضرة على مجال ترابي، ولتبرير طريقة تنظيمها للمجتمع، بالاعتماد على الماضي.

التاريخ الوضعي وتاريخ الوقائع

في واقع الأمر، تعايشت في فرنسا مدرستان تاريخيتان إلى بداية عهد الجمهورية الثالثة:

الأولى، هي سردية قريبة من النخب الحاكمة، ومن الجدل السياسي، ووريثة للرواة القدامى، ومهتمة بالبحث في تكوّن المؤسسات أو الصراعات.

أما **الثانية**، فهي أكثر تحليلية، وهي وريثة لفلسفة الأنوار، وتهتم بوصف العادات والسلوكيات الاجتماعية. وإذا كانت الأولى قد نجحت عشية الحرب العالمية الأولى (1914) في إجبار الثانية على اقتحام مسالك التجريب والهواية المظلمة، فلأنها نجحت أكثر من منافستها في الحصول على صفة علمية. وكان ازدهار العلوم الاجتماعية، وهي علوم حديثة، مثل علم الاجتماع، بدفع التاريخ

إلى إعادة بناء هويته انطلاقاً من حقل أقل اتساعاً، وهو ما يعني أنه يجب أن يتقوقع في ما هو سياسي ومؤسسي. وكان المطمح العلموي الذي كان سائداً في الأوساط الفكرية يدفع بالتاريخ نحو تأسيس منهج صارم على شاكلة العلوم التجريبية، إلا أن العنصر القاعدي للواقع الملحوظ الذي يعادل الخلايا بالنسبة إلى علم البيولوجيا، أو الذرة بالنسبة إلى عالم الفيزياء، هو الفعل التاريخي، أي الحدث الذي يحدث في الحياة العامة.

ولم يكن هذا الانعطاف الوضعي مستقلاً تماماً عن الضغط السياسي الذي كان يمارس على المعرفة التاريخية، فالوضعية السائدة كانت تمجّد العمل المصدري أكثر من غيره وتنظر إليه على أنه مقارعة ضرورية مع المعطيات التجريبية للمعرفة التاريخية، فضلاً عن أن الدولة كانت تبذل في الوقت نفسه مجهوداً كبيراً لجمع الوثائق وتنظيمها في مراكز الأرشيف العمومي.

واستجابة للشروط العلموية التي وضعها لنفسه، أصبح البحث التاريخي يميل إلى الخلط بين الذاكرة الاجتماعية والذاكرة القومية، والخلط بين الذاكرة القومية وذاكرة الدولة. فكل ظاهرة لا تطفو على سطح الحياة العامة يمكن للمؤرخ تجاهلها، ليس لأنها لا تتطابق مع عمل واعٍ وإرادي فحسب، وإنما لأنها تعتبر خارجة عن حركة التاريخ.

حالة ميشليه في القرن التاسع عشر

يجب عدم تبسيط مسار الكتابة التاريخية في القرن التاسع عشر بصورة مبالغة، ولا عدم الاكتراث بالتأثير الرومانسي، خاصة الذي كان وراء مشاريع الكتابة التاريخية الكبرى التي بلغت ذروتها مع أعمال ميشليه. لقد دفعه مشروعه من أجل «بعث كامل للماضي»،

إلى أن يصف ظروف وجود الغموض، وذلك بقطع النظر عن وصف أشكال ممارسة النفوذ وملابساتها. فعندما يبيّن تأثير موضة غذائية، مثل شرب القهوة، على حساسية النخب وسلوكها في المجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر، أو عندما يصف المناخ التراجيدي لقرن لويس الرابع عشر الذي تسيطر عليه الأزمات الغذائية والبؤس الشعبي، فإنه يعتمد الإثنولوجيا أساساً ليتناول الواقع التاريخي بالدرس.

ولا غرابة في أن يقع رفضه من طرف التاريخ الوضعي، ويتم تبنيه على عكس ذلك من طرف لوسيان فافر، واعتباره له بوصفه رائداً لتاريخ الأحاسيس والذهنيات. إن الأهمية التي يوليها لحدسه (المصادر لا تسمح إلا بأعراض واقع يمكن إعادة بنائه) ولقدرته على تقمص الشخوص للوصول إلى رؤى وأحاسيس فترة ما ـ وهي المقاربة التي سيسلكها علماء الإثنوغرافيا ـ لا يمكن إلا أن لا تروق لتيار يسعى إلى تركيز المعرفة التاريخية على معالجة موضوعية وعلمية للواقع.

ولكنه، وبالدرجة الأولى، بشعبويته شبه الصوفية، وبالدور الأساسي الذي يعطيه للحركات الجماعية الكبرى وشبه اللاواعية، وبنزوعه نحو التقليل من دور العظماء ومن دور المؤسسات، وجد ميشليه نفسه مرفوضاً من طرف المدرسة الوضعية، وعلى العكس من ذلك أغرى مؤسسي مدرسة **الحوليات**.

مدرسة «**الحوليات**»

تبرز من خلال اختزال مجال البحث التاريخي وحصره في تاريخ الحياة العامة، نظرة مختزلة ومركزية لا لمصير التاريخ فقط، وإنما أيضاً لمصير المجتمع نفسه. لقد نشأت مدرسة **الحوليات** ضد هذا التصوّر، وكما فعل الفنانون الانطباعيون الذين دعوا الفنانين إلى

ترك مراسمهم وتصوير الطبيعة بـ «صورة مباشرة»، حرّض مؤسسو **الحوليات** المؤرخين على الخروج من المكاتب الوزارية والغرف البرلمانية من أجل ملاحظة المجموعات الاجتماعية والبنى الاقتصادية بـ «صورة مباشرة»، وبإيجاز، السعي من أجل تناول تاريخ المجتمعات في أغوار أعماقه.

وقد كان تلقي هذا النداء أكثر وضوحاً من طرف مؤرخي الفترات البعيدة جداً. ولم يكن تردد المختصين في التاريخ المعاصر نتيجة للمواقف السياسية المحافظة بالدرجة الأولى: كثيرون من بين هؤلاء (بدءاً بسينيوبوس[4] (Seignobos) العدو الرسمي لـ **الحوليات**) يفصحون عن مواقف يسارية، وينزعون في ممارستهم للبحث التاريخي إلى تثمين الحركات الثورية. ولكن خلف ذلك يختفي تصور تراتبي للمصير التاريخي الذي تجسمه القيادات ـ من رجال الحكم وزعماء الثورات ـ والمؤسسات (مؤسسة الدولة، والبرلمان، والأحزاب السياسية، إلخ...). لا يمكن لمثل هذا التصور أن يعطي بعداً تاريخياً إلا لما يضفي الشرعية على أصحاب السلطة وعلى نظرتهم إلى المجتمع.

كما أن موقف **الحوليات** كان يكرس بعضاً من الشعوبية: مفاده ضرورة إعطاء مكانة أفضل لتاريخ ضعاف الحال إلى جانب تاريخ الأقوياء، فالمزارع المغمور الذي يطور طريقة إحياء الأرض في نظام مبني على السير الملحمية الموروثة، وفي فضاء يبدو كما لو أنه لا يتحرك، هو فاعل تاريخي له القيمة نفسها لجنرال ربح معركة. ولكن

---

(4) ش. سينيوبوس مؤرخ وضعي، مؤلف كتب في المنهجية: Charles Seignobos: *Méthode historique appliquée aux sciences sociales*, bibliothèque générale des sciences sociales (Paris: F. Alcan, 1901), et avec Charles Victor Langlois, *Introduction aux études historiques* (Paris: Hachette, 1898).

أعمق من ذلك، تنبني مدرسة **الحوليات** على تصور متعدد الأبعاد للواقع الاجتماعي، فلكل بعد أو لكل مستوى في الوقت نفسه إمكانية رسم مساره التاريخي الخاص، وإيجاد طريقة للتمفصل مع البقية لخلق حركية اجتماعية. ولم يكن تاريخ الحياة اليومية بالنسبة إلى مؤسسي **الحوليات** سوى مدخل لتناول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. هل تطلق على نفسها اليوم أنثروبولوجيا تاريخية من أجل الرغبة في تلميع صورتها؟ لو أردنا أن نعرفها من خلال اهتماماتها، أي من خلال دراستها التاريخ العادي على عكس الخارق للعادة أو الحدث، قد نجد أنفسنا في النقطة نفسها. وإذا كان هذا البحث قد وقع تصوره وصفاً لإطار الحياة في فترة ما، فستجد أنفسنا منساقين أكثر إلى دراسة تقليدية لتواريخ الحياة اليومية. ومن عملية التجميع الضخمة التي قام بها أ. فرانكلين[5] (A. Franklin) التي جاءت تحت عنوان: **الحياة الخاصة في الماضي: التقاليد، والموضة، والعادات، عند أهل باريس من القرن الثاني عشر إلى القرن الثامن عشر**، والمنشورة في القرن الماضي، إلى بعض أجزاء المجموعة الأكثر حداثة، والتي عنوانها: **تاريخ الحياة اليومية**، يتواصل الإبحار العلمي السعيد والبسيط نفسه الذي يتصور أشكال الحياة اليومية بوصفها زينة للتاريخ الكبير الذي يصنعه التصادم بين رغبة الحكام والمؤسسات.

مجال التاريخ الأنثروبولوجي

إذا كانت دراسة التاريخ العادي تتطلب تحليل التوازنات

---

(5) Alfred Franklin, *La Vie privée d'autrefois: Arts et métiers, modes, moeurs, usages des parisiens du XIIe au XVIIIe siècle d'après des documents originaux ou inédits*, 23 vols. (Paris: E. Plon, Nourrit et cie, 1887-1901).

الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تتحكم في القرارات أو في الصراعات السياسية، فهي ليست سوى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. إن تعريفاً آخر يعتمد على نوعية المصادر التي يعتمد عليها هذا القسم من التاريخ لا يمكن أن تكون أكثر ملاءمة. لا يصبح تاريخ الحياة اليومية تاريخاً أنثروبولوجياً بالمرور من المصادر الإخبارية والخارجية إلى المصادر الجداولية. إنها تؤدي ببساطة إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يأمل في تحقيقه مؤسسو **الحوليات** بتوصيتهم باستعمال لوائح الأسعار ووثائق «الزمة العشر» لدراسة تطورات الإنتاج الفلاحي، وباستعمال وثائق العدول لدراسة فوارق الثروة وتطور الملكيات العائلية، وباستعمال دفاتر الأسقفيات (سلف السجلات المدنية المعاصرة) لإعادة تركيب الحركة الديمغرافية. ولكن طالما أن هذه المصادر تسجل معطيات خاماً من دون أن تعبّر عن أي موقف، ولا تقدم أي صورة مبنية للواقع، فهي تستدعي المؤرخ إلى تكوين مجموعات باعتماد التحليل الإحصائي مثلاً، والذي من شأنه أن يمكّن من التعرف على توجّه التطور ومنطقه.

إن مثل هذه المقاربة يمكن أن تنجلي عن تفكير أنثروبولوجي، فمثل عالم الإثنوغرافيا الذي يستعمل المسافة التي تفصله بين ثقافته الخاصة وثقافة المجال الذي يدرسه ليتمكن من التخلص من تصنيفاته المسبقة، ويبني النظام المنطقي للمجتمع الذي يدرسه، يمكن للمؤرخ أن يستغل الطابع التجزيئي، وليس المبني، لهذه المصادر الخام ليجد وراء الواقع البارز الآليات والمنطق اللذين يفسران ظرفية ما - أي ما نسميه فترة تاريخية - أو تطوراً ما.

ويمكن تطبيق المقاربة نفسها على المصادر النوعية أو الأدبية طالما تؤدي إلى الاهتمام بصورة كلية إلى ما يخفيه أو لا يكترث به

الخطاب السائد في المجتمع .كتب مارك بلوخ في مقدمة **الملوك صناع المعجزات**: «إنني أخشى أن الذين ساررتهم بنواياي اعتبروني أكثر من مرة ضحية لرغبة في الاطلاع غريبة وربما ليست ذات قيمة»... «حب الاطلاع عبر المسالك الملتوية». هكذا وصف صديق إنجليزي مشروعه. فإذا كان **الملوك صناع المعجزات** كتاب نموذجي للأنثروبولوجيا التاريخية[6]، فهو كذلك ليس للموضوع المدروس، وإنما لطريقة مارك بلوخ في تناول المشكل، بفنه الخاص، باتباع المسالك الملتوية للوصول مباشرة إلى نظام التمثل الغابر.

لا توجد السلطة دائماً حيثما تعلن عن نفسها

ليس أكثر كلاسيكية ولا أكثر اجتراراً من دراسة المؤسسة الملكية الفرنسية والإنجليزية، ولكن المختصين، بما في ذلك أولئك الذين اهتموا بنظرية الحكم المطلق والملكية المعتمدة على القانون الإلهي، قد غضّوا النظر عن الجوانب المراسمية ـ عادة بعد التتويج ـ التي يمارس خلالها الملك سلطة إشفائية: فهي موروثات طقوسية لا تعطيها الروايات، حتى المتأخرة منها، إلا قيمة طرائفية فولكلورية تقريباً. ولكن هذه الغرابة التي ستظل عالقة بالمراسم الملكية الفرنسية والإنجليزية إلى العصر الصناعي لا تميزها فقط عن أغلب بقية الأنظمة الملكية الأوروبية، ولكنها تكشف عن البعد السحري لصورة الملكية كما ظلت حية في التمثلات الجماعية. يقول مارك بلوخ: «إن كل هذا الفولكلور يخبرنا حول كثير من النقاط أكثر من أي رسالة

Marc Bloch, *Les Rois thaumaturges: Etudes sur le caractère surnaturel* (6) *attribué à la puissance royale particulièrement en France et en Angleterre* (Paris: Armand Colin, 1961).

مذهبية». وفي الوقت نفسه، يقع تسطير المسلك المؤدي من دراسة الفولكلور إلى أنثروبولوجيا تاريخية حقيقية. لقد بقي الفولكلور لفترة طويلة من الزمن متروكاً لهواة العجيب والغيبي، وهو مشحون بالمعاني بالنسبة إلى المؤرخ بسبب هامشيته. إن قيمته محدودة المعنى ظاهرياً في صلب اللعبة الاجتماعية، وهو دليل على المعنى الهام الذي تضمنه ولا يزال يحتفظ به. ومن خصوصيات السلطة أنها لا توجد دائماً بدقة حيثما تعلن عن نفسها، لذلك كثيراً ما يعطي تاريخ المؤسسات صورة عن اللقاءات الفاشلة. إنه من العبثي قطعاً أن تكون هناك رغبة في توضيح أن الوظيفة الأساسية لملك فرنسا أو لملك إنجلترا هي أنه ساحر شاف للأمراض. ولكن الإصرار على التذكير بهذه الوظيفة الأصلية أو الأسطورية في المراسم دليل على أن لها معنى تواصل إلى الفترة الحديثة، فهي تؤسس بصورة رمزية وتجسيدية الطابع المقدس (بمعنى شرعي) للنفوذ الملكي الذي تكتفي بتأكيده المؤسسات ورجال القانون.

تسير الأمور كما لو أن كل مجتمع يحتاج إلى تغييب شفافيته لتأكيد وجوده، ويحتاج أيضاً إلى تضليل المسالك لنفسه وللعالم الخارجي في الوقت ذاته. إن عالم الأنثروبولوجيا متعوّد منذ زمن طويل على مبدإ الإبهام هذا الذي يميز كل واقع اجتماعي. إنه يعرف دائماً أنه لفهم مجتمع ما عليه مجانبة ما يعلنه المجتمع عن نفسه. أما المؤرخون، فيجدون صعوبة في الابتعاد عن الأسطورة الرسمية التي ساهموا في بعض الأحيان في بنائها وفي تبليغها.

إن دراسة تاريخ طقس مرتبط بالمؤسسة الملكية، أو دراسة تقنية زراعية مثل المحراث، وممارسة التناوب الزراعي، أو تتبع تطور استهلاك اللحم أو استعمال أسلوب من أساليب الطبخ، أو محاولة تأريخ ظهور ممارسة منع الحمل وتفسيره في فرنسا في ظل النظام

القديم؛ كل هذه المواضيع لا يمكن أن تكون من اهتمامات فرع آخر من فروع التاريخ، كتاريخ المؤسسات، أو تاريخ التقنيات، أو التاريخ الاقتصادي، أو التاريخ الديمغرافي. إن الأنثروبولوجيا التاريخية ليس لها حقل خاص بها، فهي تتطابق مع مقاربة تربط دائماً بين التطور المعتبر وصداه الاجتماعي، وما ترتب عنه من السلوكيات أو تأثيره فيها.

مقاربة الأنثروبولوجيا التاريخية

يتناول كل من الكتاب العتيق الذي ألفه أ. فرنكلين تحت عنوان: **الحياة الخاصة في الماضي**، وكتاب فرناند بروديل: **الحياة المادية والرأسمالية**[7]، الموضوع نفسه: السكن واللباس والتغذية إلخ... في فرنسا (بالنسبة إلى الأول)، وفي عالم ما قبل الصناعة (بالنسبة إلى الثاني). لم يقدم لنا أ. فرنكلين إلا سجلاً تاريخياً للحياة اليومية، في حين كتب بروديل كتاباً في الأنثروبولوجيا التاريخية، فلم يكتف بتعداد الأشياء التي تؤثث الجو اليومي للناس، ولكن بيّن كيف تصنع التوازنات الاقتصادية الكبرى ومسالك المبادلات مسار الحياة البيولوجية والاجتماعية وتغيرها، كما بيّن كيف تقوم السلوكيات بدمج بضاعة مستوردة حديثاً من قارات أخرى أو من عادات طبقة اجتماعية أخرى في أذواق الناس وفي سلوكهم المتكرر يومياً وتحويلها من شيء جديد إلى عادة مألوفة.

ولتحديث التسمية القديمة «تاريخ العادات» يمكن أن نعرّف الأنثروبولوجيا التاريخية بوصفها تاريخاً للعادات: عادات فيزيولوجية وحركية وغذائية وعاطفية وعادات ذهنية. ولكن أي العادات لا يمكن

---

(7) Fernand Braudel, *Vie matérielle et capitalisme* (Paris: Armand Colin, 1967).

اعتبارها عادات ذهنية؟. «يمكن أن نحدّد للتاريخ وللاقتصاد مهمة دراسة ميزان القوى، كما يمكن أن نحدد للأنثروبولوجيا مهمة دراسة العلاقات بالسلطة»، كما كتب مارك أوجي[8] (Marc Augé) في بحث حول إثنولوجيا السلطة. إن ما يختص بالأنثروبولوجيا هو دراسة الظواهر التي من خلالها يفصح المجتمع والثقافة عن نفسيهما، وهي ليست الظواهر غير المعبّرة، وإنما المعبّر عنها، أي تلك الظواهر التي وقع هضمها واستبطانها من طرف المجتمع. ولن ننهي هنا هذا التعريف، فلعل الأنثروبولوجيا تمتد على حقبة زمنية أكثر من أن تشمل فرعاً من فروع البحث التاريخي، فهي اليوم تجذب إليها المناهج الجديدة والإشكاليات الجديدة، كما كان الأمر في الخمسينات بالنسبة إلى التاريخ الاقتصادي. وإذا نظرنا إلى محتوى مجلة **الحوليات** خلال الثلاثين سنة الماضية، فهو يعكس بوضوح كبير هذا الانتقال النظري. وعوضاً عن تقديم لوحة عن المكتسبات الحديثة للأنثروبولوجيا التاريخية، وهي لا يمكن أن تكون ضافية حتى ولو أردنا أن نكتفي بكتابات المؤرخين الفرنسيين، نودّ أن نشير إلى بعض مواطن التراكم النموذجي للبحوث ولكتابة التاريخ.

تاريخ التغذية

كان الهدف الرئيسي للبحوث الأولى التي نشرت تحت هذا العنوان في مجلة **الحوليات** في أواخر الخمسينات، والتي جمعها أخيراً ج. ج. هيماردينكوار (J. J. Hemardinquer) تحت عنوان: **من أجل تاريخ التغذية**[9]، هو إعادة تركيب تاريخ الاستهلاك: من ذلك

---

(8) Marc Augé, *Pouvoirs de vie, pouvoirs de mort: Introduction à une anthropologie de la repression*, science (Paris: Flammarion, 1977).

(9) Jean Jacques Hémardinquer, ed., *Pour une histoire de l'alimentation: Recueil de travaux*, cahiers des annales; 28 (Paris: Armand Colin, 1970).

الحصة الغذائية التي تعطى للبحارة، أو التي تقدّم إلى أفراد فئة دينية، أو للمرضى في المستشفيات. فهي وثائق تدل على الكم والنوعية الغذائية، وأخيراً عقود التأجير (مثل تلك التي درسها إمانويل لو روا لادوري بالنسبة إلى منطقة اللانغدوك)[10] التي يلتزم المشغّل بموجبها تقديم حصة غذائية للعامل اليومي أو المعين. إنها تسطر على المدى الطويل منحنى متبايناً للاستهلاك الشعبي الذي يعدّ مرآة عاكسة للتغيرات الاقتصادية والديمغرافية: ارتفاع حصة اللحم خلال القرن الخامس عشر وفي بداية القرن السادس عشر في فترة «الرجل القليل» وتوفر الغذاء، ثم يبدأ الانخفاض التدريجي إلى الغياب الكلي للحم من النظام الغذائي للفئات الشعبية منذ منتصف القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. لقد أدى الضغط الديمغرافي وجمود الإنتاج الفلاحي إلى استصلاح عام للأرض ترتب عليه اتساع المساحات المبذورة وتقلص قطعان الماشية، فانهارت أجور العاملين في القطاع الفلاحي وافتقر النظام الغذائي لغالبية الناس بصورة متوازية.

التغذية ظاهرة ثقافية واقتصادية

يصورة بسيطة، شديدة البساطة تقريباً، يخضع النظام الغذائي إلى «مقص مالتوس»، أي إلى التغيّرات المتعارضة للوزن الديمغرافي وللإمكانيات الغذائية المتوفرة.

ولكن تبرز عبر تطور محكوم مباشرة بتغيرات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، مظاهر المقاومة أو المسالك المضللة، مثل المسار الغريب الذي اتبعته الذرة المجلوبة من أمريكا منذ الرحلات

---

(10) Emmanuel Le Roy Ladurie, *Les Paysans du Languedoc*, science de l'histoire (Paris: Flammarion, 1969).

الأولى، وكيف استقبلها المستهلك الإسباني ببعض من العزوف. ثم برزت بصورة سريعة، محددة مجالياً في فرنسا، في الوقت الذي انتشرت فيه في بلاد البلقان. وستعود بعد قرن من الزمن إلى فرنسا تحت اسم «القمح التركي»، وتنصهر في النظام الفلاحي الفقير لمنطقة الجنوب الشرقي، وتنقذ السكان من المجاعات الدورية. والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة إلى الزيتون الذي صعد إلى الشمال في القرن السادس عشر، لينتشر في منطقة اللانغدوك والبروفانس معوضاً الشحوم الحيوانية التي هجرت موائد الفئات الفقيرة.

ومن تناقضات التأريخ والمبادلات الثقافية أن يتبنى الإسبان بصورة عامة زيت الزيتون بوصفه ميزةً غذائية ظلت لفترة طويلة من الزمن رمزاً للطبخ الإسباني، في الوقت الذي قاموا فيه بطرد المسلمين ومطاردة المعتنقين الجدد للمسيحية من بين هؤلاء. وكتب مارك بلوخ في مقال لـ **الموسوعة الفرنسية**: «إن تاريخ التغذية في الجملة هو مثل آلة التسجيل التي تكتب فيها بصورة متأخرة كل التقلبات الاقتصادية نتيجة للمقاومة النفسية»[11]. إن أي غذاء جديد حتى وإن استطاع الصمود تحت ضغط الحاجة أو تحت تأثير المجاعة، فهو لا يقدر على التجذر في المنطقة إذا لم يكن يستسيغه الذوق العام، فلم تكن الجهات الفرنسية التي كانت فيها حالة التربة مهيأة أكثر من غيرها لتقبل زراعة البطاطا هي التي جذرت هذه الزراعة قبل غيرها مثلاً، وإنما في المناطق (الليموزان (Limousin) والأوفارن (Auvergne)) التي كانت فيها البطاطا معوضاً للتغذية الأساسية التقليدية كثمار القسطل. وهذا ما يفسر التواصل الغريب

---

(11) Marc Bloch, «L'Alimentation de l'ancienne France,» dans: *L'Encyclopédie française.*

للأذواق والتباين الجهوي في العادات الغذائية في فرنسا المعاصرة كما تبيّنه خريطة الشحوم ورصيد فن الطبخ التي وضعها لوسيان فافر من خلال أحد بحوثه: بعض الاختيارات التي تجد فيها آثار الهجرات النباتية، مثل صعود غراسة الزيتون نحو الشمال، وبعض الأنظمة الزراعية القديمة مثل استعمال الصحي ـ الحلو في بعض جهات الغرب الفرنسي التي أصبحت عشبية ومنتجة للحليب، أو بعض الحدود الثقافية الفاصلة كما هو الشأن بين جنوب منطقة الجورا (Jura) التي تستهلك الزيت وشمالها الذي يستهلك الزبدة.

ألا يمكن تفسير اختلاف العادات الغذائية وتواصلها وقلة تأثرها بتحولات الوسط الاقتصادي بالوفاء للنماذج المألوفة؟ إن الاختيارات الغذائية هي الركيزة الأولى للهوية الثقافية، ولكنها في الوقت نفسه نتيجة للتمايز الاجتماعي. من مميزات الأعمال الحديثة حول تاريخ التغذية، خاصة تلك التي اهتمت بالبحث في الحياة المادية الذي أطلقته **الحوليات**، هي أنها لم تستعمل إلا المصادر ذات الملامح الاجتماعية الواضحة: إن دخول استعمال القهوة والتبغ أو الكحول المقطرة، ليس لها معنى بالنسبة إلى المؤرخ ما دام لا يملك وسائل تحديد آثارها في المجتمع أو رحلتها الاجتماعية بوصفها مواداً حديثة الاستعمال.

التغذية مؤشر بارز لمستوى المعيشة

لا تمثل الإمكانيات الغذائية المتوفرة في محلة عينة من الإنتاج الفلاحي والمبادلات موزعة بصورة لامتكافئة مثلها مثل بقية المواد الأخرى بحسب الاختلافات الاجتماعية فقط، وإنما يمكن أن نؤكد أنه إلى حدود العصر الصناعي مثلت التغذية مؤشراً بارزاً على مستوى المعيشة، فالذوق يمكن أن يعبّر بجلاء عن الفروق الاجتماعية سواء بالمبالغة (رمز الهيمنة) أو بعدم استهلاك بعض المواد (رمز التبعية).

إن الميل الكبير إلى الأطعمة المتبّلة كان إلى حدود القرن الثامن عشر من مميزات الطبخ الأرستقراطي. وعلى العكس، كان موقع الزبدة مهماً في حياة فلاحي منطقة بروطانيا (Bretagne) حتى بداية القرن العشرين، إذ كان مصدراً أساسياً إن لم يكن وحيداً للحصول على ما يمكن من مال بالنسبة إلى الفلاحين الصغار، وقد أصبح محتكراً، وغاب عن المواد الاستهلاكية هناك. ويشهد على هذه الوضعية الفولكلور المتعلق بالساحرات سارقات الزبدة. ولا تترجم العادات الغذائية التمايز الاجتماعي فقط، ولكن تعبّر أيضاً عن التصادم الاجتماعي، كما يشهد على ذلك تاريخ الخبز، ففي فرنسا في ظل النظام القديم كانت كل فئة اجتماعية تستهلك نوعاً خاصاً من الخبز، حتى إن أوليفييه دو سير (Olivier de Serres) كان يربط بين أنواع الخبز بالمراتب الاجتماعية الثلاث. لقد صرح مالوان (Maloin) سنة 1766: «لقد تركنا الخبز الأسود لعامة الشعب حتى لا يتعود على الرخاء». لقد كانت الفئات الشعبية تستهلك الخبز المكرر (Pain bis) أو الخبز المكوّن من الشعير والشيلم (Pain brode)، وهو أكثر الخبز سواداً وأكثره قيمة غذائية. وتستهلك الفئات العليا الخبز الأبيض (Pain de chapitre) المكوّن من طحين القمح اللين والذي غربل جيداً (ما يعادل اليوم خبز المخابز العصرية) أو خبز القمح الجيد (Pain Gonesse) (وهو ما يعادل خبز الاستهلاك اليومي في عصرنا). وترمز تلك الجملة المثيرة، والأكيد أنها منحولة لماري أنطوانيت (Marie Antoinette): «إذا لم يكن لهم خبز، فليأكلوا فطائر الحلوى»، إلى القيمة الاجتماعية المتصلة في ظل النظام القديم باستهلاك الخبز. وقد كان لها بالإضافة إلى ذلك طابع تنبؤي، لأن الثورة أعلنت الفطائر للجميع. وبصورة أدق، فرضت شروطاً مضبوطة لمواد إعداد الخبز، ووجهت سكان المدن إلى استهلاك الخبز الأبيض. وهو ما يعدّ في الوقت نفسه مكسباً اجتماعياً وتراجعاً

غذائياً، لأن هذا الخبز هو خبز رقيق، ولكنه فقير بالحريرات، وكان بالنسبة إلى الأغنياء عنصراً من عناصر التغذية، فأصبح مكوّناً أساسيا بالنسبة إلى الاستهلاك الشعبي في المدن الكبرى. وقد اتبعت البطاطا مساراً معاكساً، إذ كانت ممتهنة من طرف الأرستقراطية إلى حدود الثورة الفرنسية، ولكنها عرفت «صعوداً اجتماعياً» على حد تعبير مارك بلوخ.

وقد بيّن جان بول آرون من خلال العديد من المؤلفات المخصصة للميول الغذائية في القرن التاسع عشر كيف أصبحت المائدة مكاناً متميزاً لاستثمار الثقافة البورجوازية[12]. وبعد أن تحصل فن الطبخ على موقع متميز على الموائد الأرستقراطية وتأثر بالذوق الإيطالي المعقلن الذي فرض تعاقب الأطعمة بالتدرج من المالح إلى الحلو، انتشر في عهد الثورة عبر المطاعم الفخمة التي فتحها قدماء طباخي الأسر النبيلة، وأصبح في أثناء القرن التاسع عشر فرصة للاجتماعوية الرجالية التي وضعت فيها البورجوازية حاجتها إلى اللهو والاستهلاك البذخ، وأكدت في وجه الفقر الغذائي للبروليتاريا الحضرية موقعها الاجتماعي بالاستهلاك المتأنق والمبالغ فيه، فكان تعارض التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي وتاريخ النظم الثقافية عبر تطور المواقف الغذائية. وكانت المهمة الدقيقة للأنثروبولوجيا التاريخية هي التعريف بهذه التقاطعات.

تاريخ الجسد

تعني الأنثروبولوجيا إلى فترة حديثة في فرنسا (هو المعنى الذي

---

(12) Jean Paul Aron: *Essai sur la sensibilité alimentaire à Paris au XIXe siècle*, cahiers des annales; 25 (Paris: Armand Colin, 1967), et *Le Mangeur du XIXe siècle* (Paris: R. Laffont, [1973]).

كان لها في القرن الثامن عشر) دراسة الخصائص الفيزيولوجية لمختلف الشعوب وتطورها. وهي تضم اليوم مجال الإثنولوجيا نتيجة للعدوى الانجلوسكسونية.

وبفعل روح المعارضة الخاص بالمؤرخين، تأخر هؤلاء في الاهتمام بالميدان الأول للأنثروبولوجيا، فتعطلت أبحاثهم بطرح سؤال أولي: هل يمكن اعتبار الجسد موضوعاً تاريخياً؟ هل يمكن تحديد أشكال من التغيير أكثر تعقيداً بفعل الوسط التاريخي والثقافي بين تطور الأجناس والدورة البيولوجية؟ هل يمكن اعتبار الخصائص الفيزيولوجية للسكان كشكل من أشكال التغيير الاجتماعي؟

بيّنت الأبحاث التي قام بها الدكتور سوتير (Sutter) انطلاقاً من مقاييس المترشحين لمدرسة البوليتكنيك منذ القرن التاسع عشر، والدراسات التي نشرها إمانويل لو روا لادوري بمعية مجموعة بحث في مركز الأبحاث التاريخية انطلاقاً من ملفات المجندين، تزايداً منتظماً لقامة الفرنسي المتوسط منذ قرن من الزمن(13). هذا الازدياد الحاصل، خاصة بفعل تناقص عدد الناس قصيري القامة، يبدو أنه مرتبط بالازدهار الاقتصادي وتطور ظروف العيش: تبدو القامة المتوسطة للرجال أكثر طولاً منذ القرن التاسع عشر في فرنسا الشمالية والشرقية، أي في المناطق الفرنسية الأكثر تقدماً. وهي تزداد بالتوازي مع المستوى الاجتماعي ومستوى التعليم، ويمكن أن يكون النظام الغذائي في سن الطفولة، وسن المراهقة، ولكن أيضاً كل العناصر المرتبطة بنمط العيش الذي عرفه الإنسان في سنوات النمو.

---

(13) Jean Paul Aron, Paul Dumont et Emmanuel Le Roy Ladurie, *L'Anthropologie du conscrit français d'après les comptes numériques et sommaires du recrutement de l'armée (1819-1826), présentation cartographique*, civilisations et sociétés (Paris; La Haye: Mouton, 1972).

بما في ذلك تربيته ـ قد ساهما في دعم نموه الجسماني وتنشيطه. ويؤكد التطابق بين الإحصائيات تطوراً متزامناً بين ارتفاع القامة ورفاهية الحياة، وربما يؤكد ذلك بسهولة، فهل يمكن التوفيق بين التوجّه الحالي لعلم البيولوجيا الذي ينفي أي تأثير للوسط على انتقال الخصائص الوراثية وتفسيرات المؤرخ التي تحمّل الوسط الاجتماعي والاقتصادي مسؤولية التغييرات الحاصلة في الخصائص الفيزيولوجية للسكان؟

أي علاقة بين تاريخ الأمراض والأزمات الاقتصادية ـ الاجتماعية؟

تدعو الدراسات الحديثة حول الأمراض والأوبئة إلى الاحتراز من التأويلات البيولوجية الصرفة كأنها تأويلات اقتصادية ـ اجتماعية، فمثلاً حول الموت الكبير الذي عرفته أوروبا ما قبل الصناعية، بيّن المؤرخون ـ الديمغرافيون (خاصة موفريه[14] وغوبار[15] وبابهريل[16]، وهذا الأخير تميز بطرح مختلف) علاقة متينة في هذه الأزمات بين التهاب أسعار الحبوب والارتفاع المفاجئ للوفيات.

تبيّن روزنامة هذه الوفيات التي تعرف بداية ارتفاعها مع الأشهر الأخيرة الفاصلة بين حصادين (أي فترة نهاية محصول العام المنصرم وبداية جني محصول العام الموالي)، العلاقة السببية بين ارتفاع

---

(14) Jean Meuvret, «Récoltes et populations,» *Population*, vol. 1 (1946).

(15) Pierre Goubert: *Beauvais et le beauvaisis de 1600 à 1730: Contribution à l'histoire sociale de la France du XVIIe siècle*, démographie et sociétés; 3 ([Paris] S. E. V. P. E. N., 1960), réédité sous le titre: *Cent mille provinciaux au XVIIe siècle, Beauvais et le beauvaisis de 1600 à 1730* (Paris: Flammarion, 1968).

(16) René Baehrel, *Une Croissance: La Basse-Provence fin XVIe siècle - 1789, essai d'économie historique statistique*, démographie et sociétés ([Paris]: S. E. V. P. E. N., 1961).

الأسعار الناتجة من محصول قليل ونضوب المخزون بسرعة، الأمر الذي يعرّض أكثر الناس فقراً إلى المجاعة في الأشهر الأخيرة من السنة الزراعية وارتفاع الوفيات.

وتنشط الوفيات بسبب المجاعة وتتواصل نتيجة الأوبئة التي تنقض على الناس الذين يصيبهم الهزال، كما كانت تبيّن في ذلك الوقت الوثائق العديدة (مثلاً مراسلات المشرفين على الأديرة)، ومنحنيات الوفيات التي تندفع في بعض الأحيان نحو الارتفاع طيلة أشهر الصيف. إن الظواهر الوبائية التي تبدو ـ على الأقل في القرن السابع عشر ـ مندمجة كلياً مع النسق الدوري لأزمات الحبوب لا تستطيع إلا تضخيم المصائب الاجتماعية ـ الاقتصادية، فلا يصبح المحيط الجرثومي أكثر شراسة وفتكاً إلا في الفترات التي يكون فيها الناس قد أصابهم الهزال بسبب سوء التغذية، ولم تعد لهم القدرة على المقاومة. وفي الواقع يظل السبب الرئيسي لهذه الأزمات هو عدم استقرار المناخ، ولكن المسؤولية التاريخية تبقى للمجتمع الذي يبني مصيره البيولوجي من خلال تناقضاته ومحدودية نظامه الاقتصادي.

لقد بدا هذا الشكل مطمئناً للمركزية الأنثروبية للمؤرخ حتى وقعت محاولة تعميمه على مختلف أشكال الأوبئة. ولكن إذا كان صحيحاً مثلا أن الطاعون انفجر ـ مثل الانفجار النووي ـ في أوروبا في فترة رزوحها تحت عبء ديمغرافي، وبالتالي كانت البلاد في وضعية هشاشة بيولوجية، وإذا كان صحيحا أيضاً أن الطاعون لم ينقرض في فرنسا (آخر وباء هو طاعون مرسيليا المأساوي سنة 1720) إلا بعدما تخلصت هذه الأخيرة من المجاعات الدورية الكبرى (الأخيرة هي تلك التي تلت شتاء 1709 الرهيب)، فكم من وباء انتشر من دون أن يكون هناك محصول زراعي ضعيف؟، إذ يمكن

أن نلاحظ بالنسبة إلى فرنسا أنه في الوقت الذي بدت فيه أنها قد تغلبت على الطاعون، فقد ظلت تتعرض لهجمات الجدري الدورية ولهجمات الرحضاء طيلة القرن الثامن عشر، والكوليرا في قلب القرن التاسع عشر.

تاريخ طبيعي للأمراض

عرض أخيراً م. د. غرميك فرضية تاريخ مستقل، أو تاريخ بيولوجي صرف، للأمراض المعدية[17]، اي أنه في حالة تفشي أي مرض يعنف في فترة من فترات التاريخ ثم ضعف بعد ذلك، لا يعني أن الناس استطاعوا التغلب عليه، وإنما حدث ذلك نتيجة لحلول جرثومة أخرى محله. إن الجراثيم المتسببة في جميع أنواع الأمراض لا تنتقل بصورة دائمة وفي كل العصور في مختلف أنحاء الكون.

لقد استطاع إ. لو روا لادوري أن يبيّن أن التوحّد البيولوجي للعالم هو ظاهرة متأخرة حدثت في فترة متأخرة جداً بعد اكتشاف أمريكا بمدة طويلة[18]. وفي الواقع لم تجابه مجتمعاتنا كل التهديدات الجرثومية في الوقت نفسه، وإنما جابهت مجموعات من الأمراض: أنظمة من الأمراض التي تتطور بحسب آليات عدم التوافق. لا يمكن لجرثومة جديدة أن تنصهر في نظام إلا بعد أن تطرد المرض التي

---

(17) Mirko Drazen Grmek, «Préliminaires d'une étude historique des maladies,» *Annales économies, sociétés, civilisations*, vol. 24, no. 6 (nov.-déc. 1969).

(18) Emmanuel Le Roy Ladurie: «L'Unification microbienne du monde (XIVe-XVIIe siècles),» *Revue Suisse d'histoire*, vol. 23 (1973), et *Le Territoire de l'historien*, bibliothèque des histoires, 2 vols. ([Paris]: Gallimard, [1973-1978]), vol. 2.

تكون له ترياقاً. وبذلك يمكن القول إنه لا يوجد توافق بين الجذام والسل، وهو ما يفسّر انتشار الداء الثاني في الفترة المعاصرة، وهو ما يوافق انقراض الداء الأول من أوروبا. كما أنه يوجد، بحسب م. د. غرميك، تناقض بين جرثومة الطاعون وجرثومة السل المغلوط، وإن كانتا من الفصيلة نفسها.

وكما يوجد تاريخ طبيعي للمناخ، يعدّ من العبث نفي وجود إمكانية تاريخ طبيعي للأوبئة. إن الطاعون الكبير لسنة 1348 ـ لنعيد المثال نفسه ـ نتج على الأقل من تغير في نوعية الفئران وتغير في نوعية سكان أوروبا: لقد وفرت هجرة الفأر الأسود للطاعون الأرضية التي بإضافتها إلى كثافة السكان أدت دور الخزان ودور الناقل الدائمين للوباء، فلا يكفي إغراق الظواهر في إطار اجتماعي ـ اقتصادي لمنحها بعداً تاريخياً. وإذا تبيّن أنها تخضع لآليات فيزيولوجية لا يملك الوضع الاجتماعي أي تحكم حقيقي فيها، فليس هناك أي موجب لإخفاء هذه الاستقلالية.

ولكن إعادة تركيب ظاهرة وبائية هي أيضاً تحليل للطريقة التي هضم بها تنظيم مجتمع ما ونماذجه الثقافية عوائق الوسط الطبيعي وجابهها، وهي أيضاً إبراز للرهان الاجتماعي وأشكال العلاقات بالجسم التي تعبّر عنها كل فترة تاريخية من خلال السلوكيات البيولوجية. والمهمة الخاصة للأنثروبولوجيا التاريخية في هذا الميدان هي إبراز في الوقت نفسه لنقاط التمفصل بين العوائق الطبيعية وآلياتها، والمعايير الاجتماعية الثقافية. لقد تمكننا مثلا من ملاحظة أن التصرفات الهستيرية، بالمعنى النفساني للكلمة، أي تلك التي كان يعالجها شاركو (Charcot) في القسم الذي يشرف عليه في مستشفى السلبتريار (Salpetrière) في بداية القرن قد تخلصت منها مجتمعاتنا الصناعية، إلا في مستوى هوامشها الأكثر قدماً، حيث كانت لها بقايا

ما زالت محل ممارسة طقسية: مثل شطحات طارنت (Tarentulés) في منطقة البوبي (Pouilles) التي درسها عالم الإثنوغرافيا الإيطالي دي مارتينو[19] (De Martino).

يطابق هذا الانقراض بلا شك تحولاً في أشكال التعبير عن العواطف وبالخصوص التعبير الجسدي، ففي نظام اقتصادي تعطى قيمة للتنظيم والادخار والمردود، حيث تكون التصرفات مدفوعة إلى انضباط كبير أو بالأحرى إلى أحسن بنية للجسم، وإلى البحث عن الامتثالية والحياد لضمان تناسق ومرونة النسيج الاجتماعي، في حين بقيت حية لدى الفلاحين ولدى الفئات الشعبية الحضرية، في ظل النظام القديم في فرنسا، وهو نظام مدفوع بالمثُل الدينية الزاهدة والقمعية، مظاهر اللجوء إلى لغة جسدية، وإلى التعبير بالجسد عن الغرائز المكبوتة للترويح عن النفس في حالات القلق أو الصراع.

لقد حلل إمانويل لو روا لادوري بعمق هذه الظاهرة عند الكاميزار (Les Camisards) باتباع الكتابات الأولى لفرويد، ويمكن انجاز دراسة مماثلة لظواهر أخرى من الصرع مثل شطحات «التشنجيين» (Convulsionnaires) في مقبرة سان ميدار (Saint Médard) بوصفها تناسخاً للجنسينية الشعبية الباريسية.